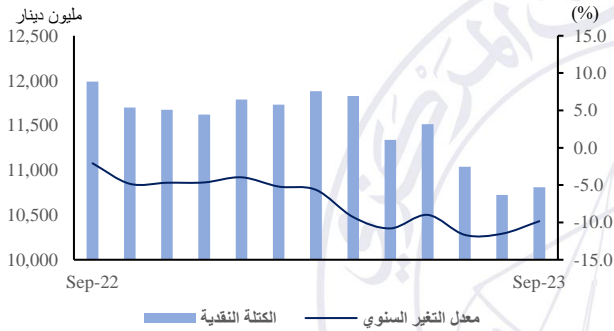


أولاً: التطورات النقدية (عرض النقد)

1. عرض النقد (M1):

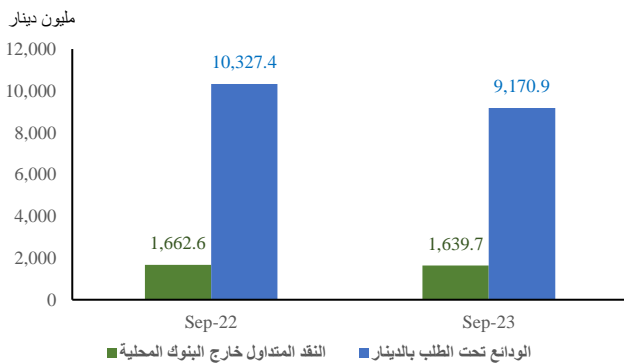
استمراراً للتراجع في قيمة رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق "الكتلة النقدية" (M1) على أساس سنوي منذ أغسطس 2022، انخفض هذا الرصيد بنحو 1.18 مليار دينار وبنسبة 9.8% لتبلغ قيمته نحو 10.81 مليارات دينار في نهاية سبتمبر 2023 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 11.99 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

شكل (1): تطورات الكتلة النقدية (M1)



ويعزى التراجع في عرض النقد (M1) بصفة رئيسية لتراجع رصيد الودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 1.16 مليار دينار وبنسبة 11.2% لتصل قيمته نحو 9.17 مليارات دينار، إلى جانب انخفاض قيمة النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بنحو 0.02 مليار دينار وبنسبة 1.4% لتصل قيمته نحو 1.64 مليار دينار.

شكل (2): تطورات مكونات الكتلة النقدية (M1)



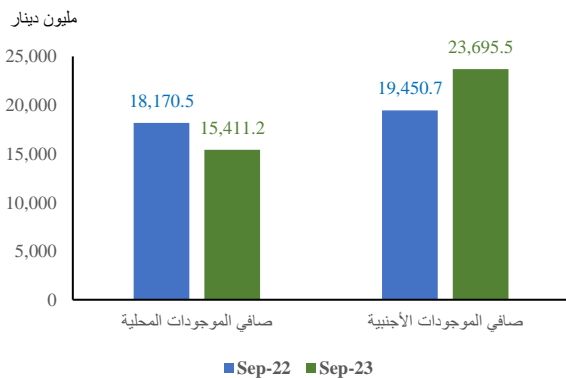
يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية سبتمبر لعام 2023 مقارنة مع مؤشرات الشهر المقابل من العام السابق (على أساس سنوي) بصفة رئيسية، ويمكن إيجاز أبرز نتائج الموجز فيما يلي:

- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 3.9% لتبلغ قيمته نحو 39.11 مليار دينار.
- ارتفاع إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 4.08 مليارات دينار وبنسبة 5.0%.
- ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية بالبنوك المحلية بقيمة 3.68 مليارات دينار وبنسبة 52.8%.
- ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 0.78 مليار دينار وبنسبة 1.7%.
- ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 0.45 مليار دينار وبنسبة 1.0%، وارتفاع ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 1.51 مليار دينار وبنسبة 4.2%.
- ارتفعت قيم المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية لتبلغ نحو 11.52 مليار دينار خلال الربع الثالث من عام 2023 مقابل نحو 11.48 مليار دينار خلال الربع السابق، أي بارتفاع قيمته 0.04 مليار دينار ونسبته 0.4% فيما بين الربعين المذكورين.

وضمن المسح النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية خلال الفترة من نهاية سبتمبر 2022 إلى نهاية سبتمبر 2023، يمكن بطريقة أخرى احتساب عرض النقد (M2) بحسب العوامل المؤثرة فيه، وتتكون هذه العوامل من: أ. صافي الأصول المحلية (وتشمل صافي مستحقات البنك المركزي والبنوك المحلية على كل من الحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص مطروحًا منها ودائع وحسابات الحكومة وأخرى "صافي")، ب. صافي الموجودات الأجنبية في كل من البنك المركزي والبنوك المحلية.

وتشير البيانات ضمن المسح النقدي المجمع إلى أن ارتفاع عرض النقد (M2) جاء متأثرًا بالارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية بنحو 4.24 مليارات دينار وبنسبة 21.8% (نتيجة ارتفاع كل من صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بقيمة 3.68 مليارات دينار وبنسبة 52.8%، وصافي الموجودات الأجنبية لبنك الكويت المركزي بقيمة 0.56 مليار دينار وبنسبة 4.5%) من جهة، وتراجع صافي الموجودات المحلية بنحو 2.76 مليار دينار وبنسبة 15.2% (كمحصلة ارتفاع كل من المطالب على القطاع الخاص، وأخرى "صافي" إلى جانب تراجع كل من المطالب على الحكومة والمؤسسات العامة وودائع وحسابات الحكومة) من جهة أخرى.

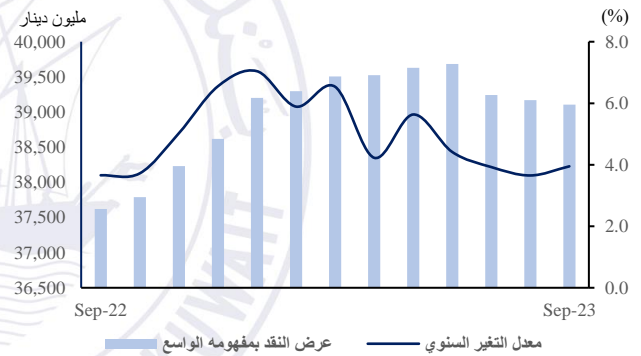
شكل (5): العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (M2)



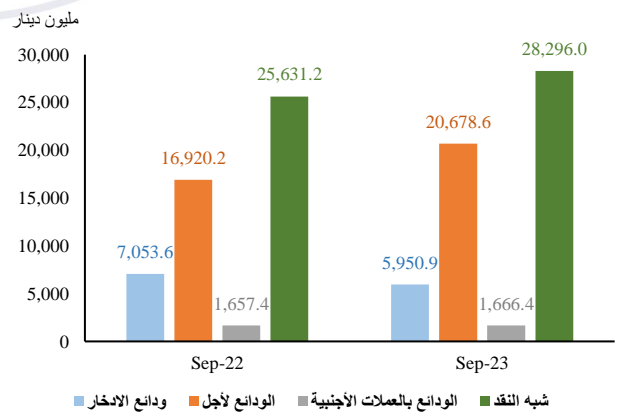
2. تطور عرض النقد (M2) ومكوناته:

سجل عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعًا بقيمة 1.49 مليار دينار وبنسبة 3.9% لتبلغ قيمته نحو 39.11 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2023 مقابل نحو 37.62 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُعزى هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملات الأجنبية) بنحو 2.66 مليار دينار وبنسبة 10.4% من جهة، وتراجع رصيد الكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 1.18 مليار دينار وبنسبة 9.8% من جهة أخرى.

شكل (3): تطورات عرض النقد (M2)

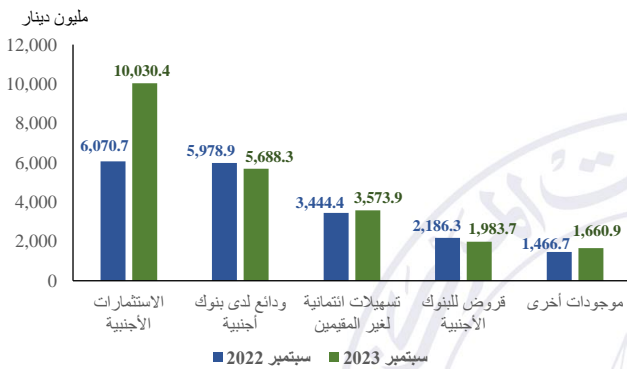


شكل (4): تطورات شبه النقد ومكوناته



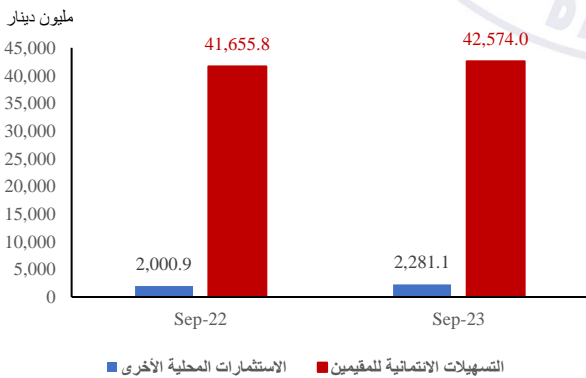
مثلت الموجودات الأجنبية نسبة بلغت نحو 26.8% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية سبتمبر 2023، وتُعد الاستثمارات الأجنبية مكوناً رئيسياً للموجودات الأجنبية للبنوك المحلية خلال فترة المقارنة، حيث بلغت قيمتها ما يعادل 10.03 مليارات دينار وبنسبة 43.7% من إجمالي الموجودات الأجنبية.

شكل (7): مكونات الموجودات الأجنبية



وعلى صعيد آخر، تُعد المطالب على القطاع الخاص المصدر الرئيسي لموجودات البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها نحو 52.5% من إجمالي هذه الموجودات في سبتمبر 2023.

شكل (8): مكونات المطالب على القطاع الخاص



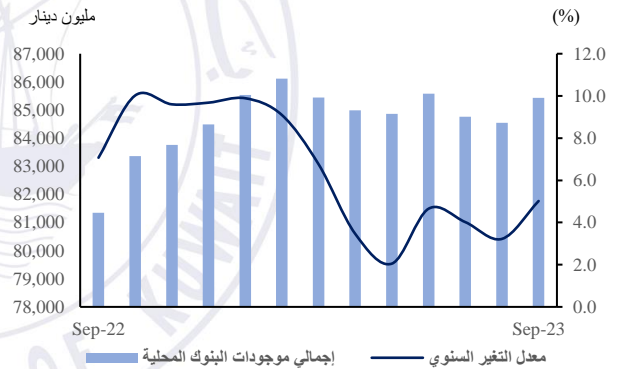
وتتكون المطالب على القطاع الخاص بشكل رئيسي من التسهيلات الائتمانية للمقيمين (تمثل نسبة 94.9% من المطالب على القطاع الخاص، ونسبة 49.8% من إجمالي

ثانياً: التطورات المصرفية (على مستوى نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

1. موجودات البنوك المحلية:

ارتفع إجمالي رصيد موجودات البنوك المحلية بنحو 4.08 مليارات دينار وبنسبة 5.0% لتبلغ قيمته نحو 85.43 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2023 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 81.35 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك بصفة أساسية لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية بما يعادل نحو 3.79 مليارات دينار وبنسبة 19.8% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 22.94 مليار دينار، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 1.20 مليار دينار وبنسبة 2.7% لتبلغ قيمتها نحو 44.86 مليار دينار.

شكل (6): تطورات إجمالي موجودات البنوك المحلية



وفي المقابل، تراجعت أرصدة كل من الودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك المحلية، ومطالب على البنك المركزي، ومطالب على الحكومة، ومطالب على المؤسسات العامة، وقروض للبنوك، والموجودات الأخرى بنسبة 15.5%، و1.5%، و17.8%، و2.4%، و3.9%، و7.8% لكلٍ منهم على الترتيب.

وفيما يخص مكونات الموجودات الأجنبية ومكونات المطالب على القطاع الخاص، يمكن بيانها على نحو أكثر تفصيلاً كالتالي:

ما نسبته 79.4% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية سبتمبر 2023 مقابل نحو 77.2% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

موجودات البنوك المحلية)، بالإضافة إلى الاستثمارات المحلية الأخرى كما في نهاية سبتمبر 2023. هذا، وشكلاً مجموع الموجودات الأجنبية والمطالب على القطاع الخاص

وفيما يلي جدول يوضح إجمالي موجودات البنوك المحلية بحسب المكونات الرئيسية:

جدول (1): إجمالي موجودات البنوك المحلية بحسب المكونات الرئيسية (مليون دينار)

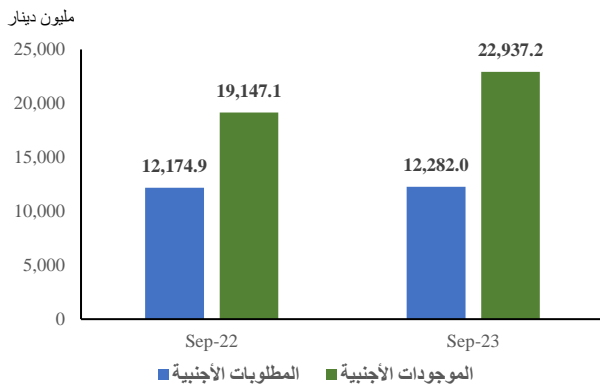
النسبة للإجمالي (%)	التغير		سبتمبر 2023	سبتمبر 2022	
	نسبة (%)	قيمة			
9.2	-1.5	-118.2	7,884.5	8,002.7	مطالب على البنك المركزي
0.5	-17.8	-92.7	429.3	522.0	مطالب على الحكومة
4.3	-2.4	-91.0	3,645.6	3,736.6	مطالب على المؤسسات العامة*
52.5	2.7	1,198.4	44,855.1	43,656.7	مطالب على القطاع الخاص، ومنها:
49.8	2.2	918.2	42,574.0	41,655.8	التسهيلات الائتمانية للمقيمين
26.8	19.8	3,790.1	22,937.2	19,147.1	الموجودات الأجنبية
1.2	-3.9	-42.3	1,051.7	1,094.0	قروض للبنوك
2.0	-15.5	-317.5	1,730.2	2,047.7	الودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك
3.4	-7.8	-245.9	2,894.7	3,140.6	الموجودات الأخرى
100.0	5.0	4,080.9	85,428.2	81,347.4	إجمالي موجودات البنوك المحلية

* المؤسسات العامة هي المؤسسات المملوكة بالكامل أو جزئياً للحكومة 50% فأكثر* وسواء أكانت مؤسسات مالية أو غير مالية.

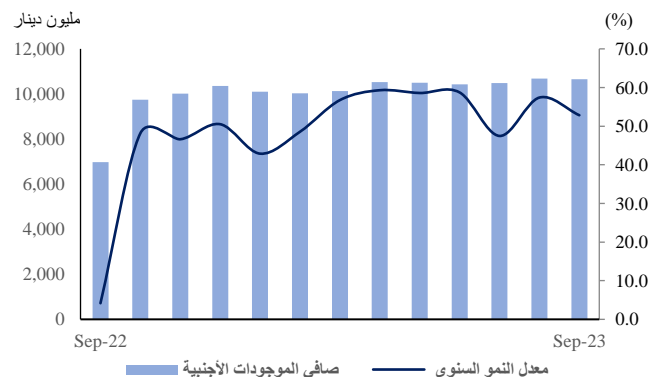
من العام السابق. ويعزى ذلك الارتفاع بصفة رئيسية كنتيجة لزيادة رصيد الموجودات الأجنبية بنحو 3.79 مليارات دينار وبنسبة 19.8%، وزيادة محدودة في رصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 0.11 مليار دينار وبنسبة 0.9%.

ومن جانب آخر، تُشير البيانات إلى ارتفاع قيمة صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بما يعادل 3.68 مليارات دينار وبنسبة 52.8% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 10.66 مليارات دينار في نهاية سبتمبر 2023 مقابل ما يعادل نحو 6.97 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل

شكل (10): أرصدة الموجودات والمطلوبات الأجنبية



شكل (9): تطور صافي الموجودات الأجنبية في البنوك المحلية



نحو 0.43 مليار دينار. وفي مقابل ذلك، تراجع الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الشخصية المقدم للسكن الخاص والنموذجي (تمثل نسبة 1.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) بنحو 0.02 مليار دينار وبنسبة 5.2% لتبلغ قيمته 0.30 مليار دينار.

وفيما يخص الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال (تشكل نسبة 60.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين)، فقد ارتفع بقيمة 0.32 مليار دينار وبنسبة 1.1% ليبلغ نحو 28.62 مليار دينار في سبتمبر 2023 مقابل نحو 28.30 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية لزيادة أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة كل من العقار والإنشاء (0.37 مليار دينار، وبنسبة 3.2%)، والتجارة (0.22 مليار دينار، وبنسبة 6.9%)، ومؤسسات مالية غير البنوك (0.16 مليار دينار، وبنسبة 15.8%)، وشراء أوراق مالية "أفراد، وشركات ومؤسسات" (0.11 مليار دينار، وبنسبة 3.5%)، والزراعة وصيد الأسماك (0.01 مليار دينار، وبنسبة 50.1%). ومن جانب آخر، تراجعت أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة النفط الخام والغاز (0.21 مليار دينار، وبنسبة 9.4%)، والصناعة (0.11 مليار دينار، وبنسبة 4.6%)، وقروض للبنوك (0.04 مليار دينار، وبنسبة 3.9%)، والخدمات الأخرى (0.18 مليار دينار، وبنسبة 5.0%)، إلى جانب تراجع طفيف في الخدمات العامة بنسبة 1.8% في نهاية سبتمبر 2023 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق.

2. أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 0.78 مليار دينار وبنسبة 1.7% ليصل إجمالي قيمة الرصيد نحو 47.27 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 46.49 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. هذا، وقد بلغت نسبة مساهمة كل من التسهيلات الائتمانية الشخصية والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال نحو 58.8%، و41.2% من ارتفاع قيمة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين. وعلى نحو أكثر تفصيلاً، سجلت التسهيلات الائتمانية الشخصية (تشكل نسبة 39.5% من إجمالي أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين) ارتفاعاً بقيمة بلغت نحو 0.46 مليار دينار وبنسبة 2.5% لتصل قيمتها نحو 18.65 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2023 مقابل نحو 18.19 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُعزى ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الشخصية الإسكانية بقيمة 0.44 مليار دينار وبنسبة 2.8% (تمثل التسهيلات الإسكانية نحو 85.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) لتبلغ قيمته نحو 15.97 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2023، إلى جانب ارتفاع طفيف في الجزء النقدي المستخدم لكلٍ من التسهيلات الائتمانية الشخصية الاستهلاكية (تمثل نسبة 10.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) بنسبة 1.0% لتبلغ قيمته نحو 1.95 مليار دينار، وتسهيلات ائتمانية شخصية أخرى (تمثل نسبة 2.3% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) بنسبة 4.9% لتبلغ قيمتها

جدول (2): أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين
(مليون دينار)

النسبة للإجمالي (%)	التغير		سبتمبر 2023	سبتمبر 2022	
	نسبة (%)	قيمة			
39.5	2.5	461.4	18,652.8	18,191.4	التسهيلات الائتمانية الشخصية
4.1	1.0	19.3	1,954.4	1,935.1	الاستهلاكية
33.8	2.8	438.4	15,967.2	15,528.8	الإسكانية
0.6	-5.2	-16.4	299.7	316.1	السكن الخاص والنموذجي
0.9	4.9	20.0	431.5	411.5	أخرى
60.5	1.1	323.5	28,618.5	28,295.0	التسهيلات الائتمانية لقطاع الأعمال
7.3	6.9	222.6	3,438.0	3,215.4	التجارة
5.0	-4.6	-114.4	2,348.4	2,462.8	الصناعة
0.1	50.1	10.8	32.2	21.5	الزراعة وصيد الأسماك
6.9	3.5	111.6	3,275.3	3,163.7	شراء أوراق مالية
20.1	0.4	36.1	9,509.3	9,473.3	العقار
4.9	16.7	329.6	2,304.3	1,974.7	الإنشاء
2.2	-3.9	-42.3	1,051.7	1,094.0	قروض للبنوك
2.4	15.8	157.0	1,150.9	993.9	مؤسسات مالية غير البنوك
4.3	-9.4	-208.1	2,009.9	2,218.1	النفط الخام والغاز
0.2	-1.8	-2.1	116.8	118.9	الخدمات العامة
7.2	-5.0	-177.2	3,381.6	3,558.8	الخدمات الأخرى
100.0	1.7	784.8	47,271.3	46,486.4	الإجمالي

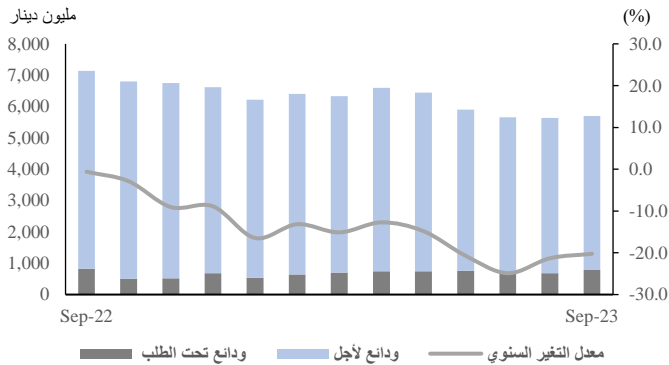
3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

وفي مقابل ذلك، تراجعت قيمة رصيد ودائع المؤسسات العامة بنحو 1.45 مليار دينار وبنسبة 20.2% حيث بلغت قيمته نحو 5.69 مليارات دينار.

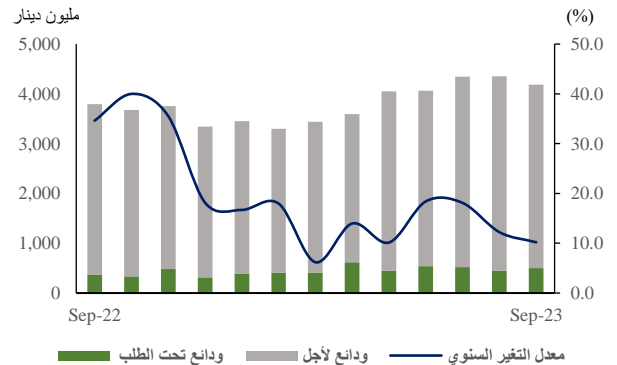
هذا، وتُعد ودائع القطاع الخاص "المقيم" مصدر التمويل الأساسي للبنوك المحلية (بما نسبته 43.9% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية سبتمبر 2023). وعلى جانب آخر، بلغت نسبة كل من الودائع الحكومية وودائع المؤسسات العامة نحو 4.9% و6.7% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية سبتمبر 2023.

ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 0.45 مليار دينار وبنسبة 1.0% لتبلغ قيمته نحو 47.34 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 46.89 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، وجاء ذلك الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية بزيادة رصيد ودائع القطاع الخاص بنحو 1.51 مليار دينار وبنسبة 4.2% لتبلغ قيمته نحو 37.47 مليار دينار، بالإضافة إلى الارتفاع في رصيد الودائع الحكومية بنحو 0.39 مليار دينار وبنسبة 10.2% لتبلغ قيمته نحو 4.18 مليارات دينار في نهاية سبتمبر 2023.

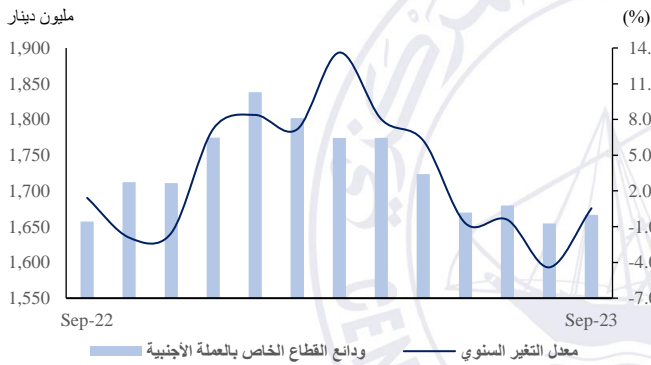
شكل (12): تطور أرصدة المؤسسات العامة



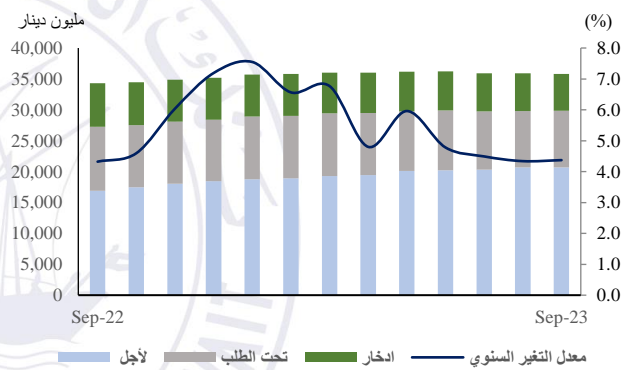
شكل (11): تطور أرصدة الودائع الحكومية



شكل (14): تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية



شكل (13): تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية



4. تطور قيم المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية:

على أساس فصلي، ارتفعت قيم المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية لتبلغ نحو 11.52 مليار دينار خلال الربع الثالث من عام 2023 مقابل نحو 11.48 مليار دينار خلال الربع السابق، أي بارتفاع قيمته 0.04 مليار دينار ونسبته 0.4% فيما بين الربعين المذكورين. ويعزى ذلك الارتفاع كمحصلة لارتفاع المعاملات التي تمت عبر المواقع

الإلكترونية (بقيمة 0.02 مليار دينار ونسبة 0.4% لتبلغ نحو 4.44 مليارات دينار) من جهة، وتراجع كل من معاملات أجهزة السحب الآلي (بقيمة 0.15 مليار دينار ونسبة 5.4% لتبلغ 2.59 مليار دينار)، ومعاملات أجهزة نقاط البيع (بقيمة 0.17 مليار دينار ونسبة 4.0% لتبلغ نحو 4.49 مليارات دينار).